

تقرير عن النتائج الفعلية

إلى المساهمين في شركة جلفار للهندسة والمقاولات ش.م.ع.ع

لقد قمنا بتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في تعميم الهيئة العامة لسوق المال رقم رقم ه/4/2015 بتاريخ 22 يوليو 2015، فيما يتعلق بتقرير حوكمة الشركات شركة جلفار للهندسة والمقاولات ش.م.ع.ع ("الشركة") في للعام المنتهي في 31 ديسمبر 2021، وتطبيق ممارسات حوكمة الشركات وفقاً لميثاق حوكمة الشركات الصادر عن الهيئة العامة لسوق المال الصادر بموجب التعميم رقم 4/2015 بتاريخ 22 يوليو 2015، وتعديلاته الصادرة في التعميم رقم 10/2016 الصادر في 1 ديسمبر 2016 (يشار إليهم جميعاً بالميثاق).

قد نفذنا مهمتنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق المتعلقة بمهام الإجراءات المتفق عليها، وتم إنجاز هذه الإجراءات بشكل حصري لمساعدتكم في تقييم امتثال الشركة بميثاق حوكمة الشركات الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال، والتي نلخصها في الآتي:

- حصلنا على تقرير حوكمة الشركة الصادر عن مجلس الإدارة، وتحققنا من أن تقرير الشركة يتضمن -كحد أدنى- جميع البنود التي اقترحت الهيئة العامة لسوق المال تضمينها بالتقرير كما هو مفصل في الملحق رقم 3 من ميثاق حوكمة الشركات المتعلقة بشركات المساهمة العامة المدرجة، وذلك من خلال مقارنة التقرير مع المحتوى المقترح في الملحق 3.
- راجعنا مدى إمتثال مجلس إدارة الشركة ببنود الميثاق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021، ولم يسترعي إنتباهنا أن يكون هناك أي عدم إلتزام من جانب مجلس إدارة الشركة ببنود الميثاق .

لم يستدعي إنتباهنا أي إنحرافات في الإجراءات المتبعة تتطلب الإبلاغ عنها.

ونظراً لأن الإجراءات المذكورة أعلاه لا تشكل عملية "تدقيق" أو عملية "مراجعة" تتم وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية للمراجعة ، فإننا لا نعبر عن أي تأكيد على تقرير حوكمة الشركات. وفي حال لو أننا قمنا بأداء إجراءات إضافية أو أجرينا تدقيقاً أو مراجعة لتقرير حوكمة الشركات وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق أو المعايير الدولية للمراجعة ، فيجوز أن يلفت إنتباهنا أموراً أخرى كنا قد ذكرناها لكم.

تقريرنا هذا مخصص فقط للغرض الموضح في الفقرة الأولى من هذا التقرير ولمعلوماتكم، ولا يجب استخدامه لأي غرض آخر. يتعلق هذا التقرير فقط بتقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة، والمضمّن في تقريره السنوي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 ولا يشمل أي بيانات مالية للشركة ككل.

تمام المغيري

رقم الرخصة L1024587

أبو تمام

(محاسبون قانونيون معتمدون)

10 مارس 2022